International Journal of Academic Publishing in Educational Sciences and Humanities (IJAPESH)

المجلة الدولية للنشر الأكاديمي في العلوم التربوية والإنسانية

*Volume 1, Issue 3, 2025*
*Page No: 1-17*
***Website***: *https://easrjournals.com/index.php/ijapesh/index*

# مشكلات تطبيق اساس الاستحقاق في ظل التضخم وأثرها على مصداقية القوائم المالية (دراسة تحليلية على شركات الاتصالات العاملة بمدينة الابيض)

د. مبارك حامد الزين الخضر [1*]، د. عبد الرحيم محجوب احمد [2]، د- سندس عبد العزيز الشامي [3]
[1،2،3] قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

# Challenges of Applying the Accrual Basis under Inflation and Its Impact on the Credibility of Financial Statements (An Analytical Study of Telecommunication Companies Operating in El-Obeid City)

Dr. Mobark Hamid Elzein Elkhidir [1 *], Dr. Abdelrahim Mahgoub Ahmed Mohammed [2], Dr. Sondous Abd Alaziz Alshami [3]
[1,2,3] Department of Accounting and Finance, University of Kordofan, El-obeid, Sudan

| | | |
|---|---|---|
| *المؤلف المراسل | mobarkhamid3@gmail.com | *Corresponding author |
| **تاريخ الاستلام:** 2025-05-09 | **تاريخ القبول:** 2025-07-09 | **تاريخ النشر:** 2025-07-10 |

**الملخص**

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق اساس الاستحقاق في ظل التضخم وأثرها على مصداقية القوائم المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل تؤثر مشكلات تطبيق اساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية؟ وهدفت الدراسة الى دراسة ومعرفة تأثير التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم علي مصداقية القوائم المالية بالمصارف، الغاء الضوء علي التقديرات المحاسبية في ظل التضخم وتأثيرها علي مصداقية القوائم المالية بالمصارف، واختبرت الدراسة الفرضيات التالية: التقديرات المحاسبية في ظل التضخم تؤثر علي مصداقية القوائم المالية بالمصارف، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، منها أنّ القوائم المالية التي تحتوي على تقديرات غير معدّلة للتضخم تظهر ضعفاً في إمكانية المقارنة بين الفترات المالية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ينبغي على شركات الاتصالات تقديم افصاحات تفصيلية عن تأثير التضخم على عناصر القوائم المالية.

**الكلمات المفتاحية:** اساس الاستحقاق، التضخم، القوائم المالية، مصداقية القوائم المالية.

**Abstract**

This study addresses the challenges associated with applying the accrual basis of accounting under conditions of inflation and its impact on the credibility of financial statements. The central research problem is framed as follows: Do the challenges of applying the accrual basis under inflation affect the credibility of financial statements? The study aims to examine the influence of variations in accounting policies during inflationary periods on the credibility of banks' financial statements, and to highlight the role of accounting estimates under inflation and their impact on financial statement reliability. The study examined the following hypothesis: Accounting estimates under inflation significantly affect the credibility of banks' financial statements. Among the key findings: financial statements containing estimates not adjusted for inflation exhibit reduced comparability across financial periods. Based on these

findings, the study provides several recommendations, including telecommunications companies should offer detailed disclosures on the impact of inflation on the components of their financial statements.

**Keywords:** Accrual basis, Inflation, Financial statements, Credibility of financial statements.

**مقدمة:**

تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة يعني تسجيل الايرادات والمصروفات عند حدوثها، بغض النظر عن توقيت النقد. ومع ذلك يواجه هذا النظام عدة مشكلات في ظل التضخم، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية، فإن تطبيق هذا الاساس في بيئات اقتصادية تتسم بارتفاع معدلات التضخم يثير العديد من التحديات والمشكلات التي تؤثر بشكل مباشر على دقة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين.

**مشكلة الدراسة:**

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: هل تؤثر مشكلات تطبيق اساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية؟ ويتفرع عنه عدة اسئلة منها:

1 .هل التقديرات المحاسبية في ظل التضخم تؤثر على مصداقية القوائم المالية بالمصارف؟

2 .هل التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم يؤثر على مصداقية القوائم المالية بالمصارف؟

**أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع، حيث تتمثل أهمية الدراسة في الاتي:

1 .كيفية تأثير التضخم على تطبيق أساس الاستحقاق مما يساعد في فهم التحديات المرتبطة بتسجيل الايرادات والمصروفات في فترات زمنية قد لا تتوافق مع التدفقات النقدية الفعلية .

2 .تساهم الدراسة في تقديم توصيات وحلول للتحديات المحاسبية الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق في بيئات تضخمية.

**أهداف الدراسة: هدفت الدراسة لتحقيق الاتي:**

1 /الغاء الضوء على التقديرات المحاسبية في ظل التضخم وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية بالمصارف.

2 /دراسة ومعرفة تأثير التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية بالمصارف.

**فرضيات الدراسة: اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية:**

الفرضية الاولى :

التقديرات المحاسبية في ظل التضخم تؤثر على مصداقية القوائم المالية بالمصارف.

الفرضية الثانية:

التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم يؤثر على مصداقية القوائم المالية بالمصارف.

**منهجية الدراسة:**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

أدوات الدراسة:

المصادر الاولية: الاستبانة.

المصادر الثانوية: الكتب، والمراجع، والدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والشبكة الدولية للمعلومات.

**حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: شركات الاتصالات – الابيض – شمال كردفان.

الحدود الزمانية: 2025م.

الحدود الموضوعية: مشكلة، التباين في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية في ظل التضخم.

**هيكل الدراسة:**
تكونت الدراسة من مقدمة ومحوران وخاتمة تتمثل في الآتي:
المحور الاول: الإطار النظري للدراسة.
المحور الثاني: الدراسة الميدانية.
الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.
**الدراسات السابقة:**
يتناول هذا الجزء الدراسات التي سبقت هذه الدراسة في مجال تطبيق اساس الاستحقاق أو في مجال المحاسبة عموماً، ولكن بالتطبيق في المصارف العاملة بالسودان، وذلك على النحو التالي:
دراسة زهرة ومحمد (2017م):
تناولت الدراسة اعتماد اساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي، وهدفت الدراسة لمعالجة القصور في النظام المحاسبي الحكومي نتيجة استخدام الاساس النقدي في تسجيل العمليات المالية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان النظام المحاسبي الحكومي الحالي المطبق في الوحدات الحكومية لا يفي بمتطلبات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات كونه لا يوفر بيانات تعبر بشكل صادق عن المركز المالي، واوصت الدراسة الى عدة توصيات منها: لابد من تطوير الاساس المالي المعتمد في تسجيل العمليات المالية وبما يوفر نظام محاسبي حكومي قادر على توفير بيانات تفي بمتطلبات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت اعتماد اساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي، بينما الدراسة الحالية تناولت مشكلات أساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.
**دراسة عظيم (2018م):**
تناولت الدراسة اساس الاستحقاق ودوره في اعداد وتحديد اولويات الموازنة التخطيطية للحكومة المحلية، وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الموازنة التخطيطية واساسيات وطرق واعدادها ودراسة وتحليل الواقع العلمي لإعداد الموازنات التخطيطية في الحكومية المحلية على اساس الاستحقاق، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: تقوم الوحدات المحلية بمحافظة القادسية بإعداد الموازنات لفترات قصيرة غالباً ما تكون سنة ويتم تقسيم هذه الفترات الى فترات رقابية، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة قيام الحكومة المحلية بمحافظة القادسية بإعداد الموازنات الرأسمالية طويلة الاجل حتى تساعد الشركة في الرقابة على المصروفات الرأسمالية.
ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت اساس الاستحقاق ودوره في اعداد وتحديد اولويات الموازنة التخطيطية للحكومة المحلية، بينما الدراسة الحالية تناولت مشكلات أساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.
**دراسة زاوي وشعيب (2019م):**
تناولت الدراسة دور تطبيق اساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية، وهدفت الدراسة الى التعرف على مختلف الاساليب المحاسبية المستخدمة لإزالة الاثار السلبية والتشوهات التي يلحقها التضخم بالقوائم المالية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: يؤدي استخدام اساليب محاسبة التضخم الى التمثيل الهادف للقوائم المالية والتعبير الحقيقي عن الحقيقة المالية للمؤسسة الاقتصادية، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة تكثيف الدراسات الخاصة بالمشاكل المحاسبية المعاصرة والتي تعتبر مشكلة التضخم أحدها.
ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت دور تطبيق اساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية، بينما الدراسة الحالية ركزت على مشكلات أساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.
**دراسة جميلة ومها (2021م):**
تناولت الدراسة مدى فاعلية تطبيق اساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، وهدفت الدراسة الى التعرف على امكانية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من حيث ضبط وترشيد وادارة الاداء المالي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان التحول الى اساس الاستحقاق المحاسبي يساعد على توفير البيانات اللازمة للرقابة الشاملة على الوضع المالي والاداري والمساعدة في

مكافحة الفساد، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تطوير النظام المحاسبي الحالي والقدرة على توفير متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق اساس الاستحقاق.
يرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت مدى فاعلية تطبيق اساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، بينما الدراسة الحالية ركزت على مشكلات أساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.

**دراسة خليلي (2022م):**

تناولت الدراسة تأثير المراجعة الداخلية على تحقيق مصداقية القوائم المالية في المؤسسة، وهدفت الدراسة الى بيان حقيقة عملية المراجعة الداخلية في تقديم المعلومات من اجل اتخاذ القرارات المناسبة، ومعرفة كيفية عمل المراجعة الداخلية داخل المؤسسة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل حدوث الاخطاء بالإضافة الى تقديم النصح والارشاد للمديرين في محاولة تقليل ومنع الاخطاء، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: الاهتمام الاكثر بوظيفة المراجعة الداخلية لأنها تهدف الى الكشف عن الاخطاء والغش وعن حالات التلاعب في التقارير والقوائم المالية وحالات الفساد.
يرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت تأثير المراجعة الداخلية على تحقيق مصداقية القوائم المالية في المؤسسة، بينما الدراسة الحالية تناولت مشكلات أساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.

**دراسة خالد وعلي (2023م):**

تناولت الدراسة تقييم جودة الافصاح عن الاصول الرأسمالية الحكومية المصرية على اساس الاستحقاق المحاسبي، وهدفت الدراسة الى تطوير استخدام اساس الاستحقاق المحاسبي في الافصاح عن الاصول الرأسمالية الحكومية بغرض توفير معلومات تتناسب مع مستخدمي المعلومات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: توفير معلومات مالية وغير مالية عن الاصول الرأسمالية الحكومية، بما يتناسب مع طبيعة فئاتها وخصائصها المختلفة ويلبي حاجات المستخدمين من المعلومات المتعلقة بهذه الأصوات، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: توفير معلومات مالية ذات جودة عن هذه الاصول من وجهة نظر المستخدمين الامر الذي ينعكس على ادراكهم للجدوى المتوقعة من هذه المعلومات.
يرى الباحثين ان هذه الدراسة ركزت على تقييم جودة الافصاح عن الاصول الرأسمالية الحكومية المصرية على اساس الاستحقاق المحاسبي، بينما الدراسة الحالية ركزت على مشكلات أساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.

**دراسة احمد (2024م:**

تناولت الدراسة اثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية، وهدفت الدراسة الى قياس الوعي والادراك الكافي لأثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى افراد عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: تقع مسؤولية كشف الاحتيال على المكلفين بإدارة المنشاة، اما مراجع الحسابات فالمسؤولية الاساسية له هي التحقق مما اذا كانت البيانات المالية تظهر رؤية حقيقية وعادلة لحالة العمل، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة اصدار تشريع مهني لتنظيم عمل المراجعة القضائية في البيئة المصرية والعمل على تطوير مهارات وقدرات القائمين عليها.
يرى الباحثين ان هذه الدراسة هدفت الى قياس الوعي والادراك الكافي لأثر الاحتيال على مصداقية القوائم المالية لدى افراد عينة الدراسة بينما الدراسة الحالية هدفت الى التعرف على مشكلات اساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.

**دراسة طارق (2024م):**

تناولت الدراسة اثر التحول الرقمي على اعداد التقارير المالية الحكومية على اساس الاستحقاق، وهدفت الدراسة الى تحديد اثر التحول الرقمي على اعداد التقارير المالية الحكومية على اساس الاستحقاق، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: التحول الرقمي له اثره على اعداد التقارير المالية الحكومية من حيث التحول من الاسلوب النقدي الى اساس الاستحقاق حيث يساهم في الاسراع الى التحول لكسب المزايا الناتجة عن تطبيقه، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة عمل دراسات مقارنة لأخذ تجربة العديد من الدول التي اعتمدت اعداد التقارير المالية الحكومية على اساس الاستحقاق.

يرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت إثر التحول الرقمي على اعداد التقارير المالية الحكومية على اساس الاستحقاق، بينما الدراسة الحالية تناولت مشكلات اساس الاستحقاق في ظل التضخم على مصداقية القوائم المالية.

**المحور الأول: الإطار النظري للدراسة :**

سيتناول الباحثين الإطار النظري للدراسة من خلال المحور التالي:

1 .أساس الاستحقاق:

**أولاً: مفهوم اساس الاستحقاق:**

تعرف المحاسبة على اساس الاستحقاق بانها طريقة محاسبية يتم بموجبها تسجيل الايرادات حال اكتسابها وقبل استلام المدفوعات الخاصة بها اضافة الى تسجيل المصروفات عند تكبدها أي قبل ان تدفع الشركة المال مقابلها مما يعني الاعتراف بالإيرادات التي اكتسبتها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية بغض النظر عن وقت استلام المبالغ النقدية، كما ويتبع اساس الاستحقاق مبدأ المطابقة الذي ينص على تسجيل الايرادات والمصروفات في الوقت الذي تحدث فيه المعاملة ويؤثر استخدام اساس الاستحقاق على الميزانية العمومية حيث يتم تسجيل الذمم الدائنة والذمم المدينة على الرغم من عدم وجود ايصالات نقدية او مدفوعات نقدية تقابلها.(القرني والصائغ، 2024م، ص 19).

**ثانيا: أهداف تطبيق أساس الاستحقاق:**

يهدف تطبيق أساس الاستحقاق الى العديد من الاهداف منها:(معيوف وآخرون، 2023م، ص 296-297).

1 .ايجاد منهج محاسبي متكامل يتسم بالدقة ويعطي صورة شاملة لتنفيذ البرامج والانشطة الحكومية.

2 .ايجاد علاقات كمية وقيمية بين التكلفة والانجازات المقابلة لها، مما يساعد على رقابة التكلفة وخفضها من جهة، وزيادة حجم الانجاز ورفع مستواه من جهة أخرى.

3 .يعمل تلقائياً على اظهار ارصدة الاصول الثابتة والمخزون وقياس استهلاكاتها بحيث يعكس تتبع عمليات استخدام تلك الاصول.

4 .توفير المعلومات اللازمة لإجراء المقارنات السنوية بين نتائج التنفيذ على مدى عدة سنوات مالية، مما يسمح بترشيد قرارات الموازنة والتخطيط.

5 .جعل التقارير المالية التي تعد في نهاية كل سنة مالية شاملة ومتمشية مع مبادئ المحاسبة المالية.

6 .المساعدة في تقييم اداء هيئات ومؤسسات القطاع العام من ناحية مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وتقييم اداء الحكومة من ناحية تكلفة الخدمات المقدمة وفاعليتها وانجازها.

**ثالثاً: انواع حسابات اساس الاستحقاق:**

تتمثل انواع حسابات اساس الاستحقاق في النقاط التالية:(القرني والصاتغ، 2024م، ص 19).

1. حسابات الذمم الدائنة.
2. حسابات الذمم المدينة.
3. حسابات الفوائد المستحقة.
4. حسابات المطلوبات الضريبية المستحقة.

**رابعاً: ايجابيات وسلبيات اتباع اساس الاستحقاق:**

أولاً: الايجابيات:

يوفر اساس الاستحقاق المزيد من الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الدفاتر المحاسبية مع مرور الوقت مما يعمل على زيادة دقة وصحة المعلومات المالية الخاصة بالشركة وبالتالي يثق به المستثمرون نظراً لأنه يعكس نتائج أكثر صحة عن العمليات المالية في كل من المركز المالي والتدفقات النقدية الخاصة بالشركة.

يدعم اساس الاستحقاق مبدآ المطابقة اذ يتم من خلاله تسجيل الايرادات والمصروفات ذات الصلة في نفس الفترة التي تغطيها القائمة المالية او التقرير المالي مما يؤدي الى بيان مدى الارباح والخسائر المتعلقة بالمعاملات المالية التي يغطيها التقرير المالي.

**ثانياً السلبيات:**
تؤدي اساس الاستحقاق المحاسبي في البيانات والتقارير المالية الى تحقيق ارباح على الرغم من عدم توافر تدفقات نقدية مقابل لها.
قد يعكس اساسا الاستحقاق المحاسبي نتيجة اعمال الشركة على انها تحقق ربحاً بينما قد تكون تلك الشركة في الحقيقة معرّضة للإفلاس بغض النظر عن الارباح المعلن عنها وذلك بسبب عدم توافر تدفقات نقدية حقيقية في الشركة.
يتطلب اساس الاستحقاق المحاسبي خبرة محاسبية حيث يمكن ان لا تتوفر لدى الشركات الصغيرة فتتجنب تلك الشركات استخدام اساس الاستحقاق في تسجيل عملياتها المالية وتلجأ الى الاساس النقدي.
خامساً: متطلبات تطبيق اساس الاستحقاق:
من أهم متطلبات تطبيق اساس الاستحقاق ما يلي:(محمد، 2016م، ص 36).
- تفهم السياسيين والادارة العليا للحكومة للتغيير، وقدرة السياسيين على صنع القرارات النهائية.
- تنظيم المعايير المحاسبية بدون الاعتماد على الحكومة، او التعاون مع طرف ثالث.
- رغبة المحاسبين المحترفين وقدرتهم على التعاون لتدريب المحاسبين في الحكومة، وتعليم الموظفين.
- دعم المراجعين الحكوميين لعملية التحول والمشاركة فيها.
- توفير برنامج شامل للتدريب على كيفية استخدام المعلومات المتعلقة بأساس الاستحقاق.
- توفير انظمة الكترونية لإدارة المعلومات بدقة وسرعة وكفاءة.
- قدرة المدراء على استخدام النتائج لتحسين الكفاءة.

**2 .محاسبة التضخم:**
أولاً: مفهوم محاسبة التضخم:
تعرف محاسبة التضخم: بانها مجموعة الادوات والاجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة واستبعاد اثار التضخم على البيانات المحاسبية وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية يفضل وضع نظام محاسبي بديلاً للنظام التقليدي، يعتمد على مبادئ واسس تضمن التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية وذلك من خلال اضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية:(بالراقي، 2018، ص 25).
ثانياً: أهمية محاسبة التضخم:
تأتي أهمية محاسبة التضخم في النقاط التالية:(Methods, 2024, p24)
1. **تحسين دقة التقارير المالية**: في ظل التضخم، تصبح البيانات المالية المستندة إلى التكلفة التاريخية غير دقيقة، مما يستدعي تعديلها لتعكس القيم الحالية.
2. **تعزيز اتخاذ القرار:** توفر محاسبة التضخم معلومات مالية أكثر دقة، مما يمكن المستثمرين والإدارة من اتخاذ قرارات استثمارية واستراتيجية مستنيرة.
3. **الامتثال للمعايير الدولية:** في البيئات التي تشهد تضخمًا مرتفعًا، تُلزم المعايير الدولية مثل IAS 29الشركات بتطبيق محاسبة التضخم لضمان الشفافية والموثوقية في التقارير المالية.
4. **تحسين المقارنة بين الفترات:** تسهل محاسبة التضخم مقارنة الأداء المالي للشركة عبر فترات زمنية مختلفة، حتى في ظل تغيرات الأسعار.

**ثالثاً: أهداف محاسبة التضخم:**
يمكن فيما يلي ايجاز أهم الاهداف التي تسعى محاسبة التضخم الى تحقيقها:
1. **المحافظة على راس المال**: حتى يتسنى للمؤسسات الاقتصادية المحافظة على راس المال يجب ان يأخذ احدى الصورتين الاتيتين:(يخلف، 2016م، ص 96).
أ. **راس المال المالي:** يستند هذا المفهوم على المحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد للاستثمار المبدئي. اما الربح وفق هذا المفهوم ينتج إذا كان المبلغ المالي لصافي الاصول المحقق في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ المالي لصافي الاصول في نهاية الفترة وذلك بعد استبعاد اية توزيعات على المالكين واية مساهمات منهم:(ابونصار وحميدات، 2014م، ص 14).

ب. **راس المال المادي او التشغيلي**: وفق حذا المفهوم تتحدد المحافظة على راس المال على اساس المحافظة على الطاقة الانتاجية والتي تتحدد بالتقويم وفق مدخل التكلفة الاستبدالية للعناصر المستنفذة في العملية الانتاجية:(يخلف2016م، ص 96). اما الربح فيتحقق إذا كانت الطاقة التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الانتاجية في بداية الفترة، وذلك بعد استبعاد اية توزيعات للمالكين واية مساهمات منهم:(ابونصار وحميدات، 2014م، ص14).

2. **التعبير بصدق عن الاداء الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية**: لأنه في ظروف التضخم تظهر الارباح مضخمة بحجم يزيد عن حقيقتها، فتعمل محاسبة التضخم على توحيد القياس النقدي للقوة الشرائية للوحدات النقدية حتى تكون عملية المقارنة بين الاعباء والنواتج منطقية من حيث التقارب النقدي.
3. **التعبير الصادق عن الثروة الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية**: تمثل صافي الثروة الحقيقية الفرق بين اصول المؤسسة والتزاماتها، الا ان هذه العناصر التي تندرج في قائمة الميزانية المحاسبية، التي لا يمكن ان تعبر في فترات التضخم عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بسبب اختلاف قياس وحدات العناصر المكونة لها وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية للنقود في تاريخ اعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي لقيمها الحقيقية:(زاوي، 2018م، ص 303).

**رابعاً: الأساليب المستخدمة في محاسبة التضخم**

1. طريقة القوة الشرائية الحالية: تعتمد على تعديل القوائم المالية باستخدام مؤشر أسعار عام، مثل مؤشر أسعار المستهلك، للحفاظ على القوة الشرائية للأموال.
2. طريقة التكلفة الجارية: تقوم بتقييم الأصول والخصوم بالقيمة السوقية الحالية بدلاً من التكلفة التاريخية، مما يعكس التغيرات في الأسعار بشكل أكثر دقة.

**3 .مصداقية القوائم المالية:**

**أولاً: مفهوم مصداقية القوائم المالية:**

ان اعداد مصداقية القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد اسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم ان القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لأخر لان هناك فروقاً بينها تسببت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، ان هذه الظروف المختلفة قد ادت الى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية مما ينتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي العطاء اسس مختلفة للقياس، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل الادارة والاطراف المعينة صورة مختصرة عن ارباح المركز المالي للمؤسسة الى الاطراف المستفيدة من هذه المعلومات فالنظام المحاسبي المالي يبين للوائم المالية الواجب المؤسسة اعدادها سنوياً والتي تشمل: الميزانية دولة حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير حركة رؤوس الاموال وملحق يبين القواعد طرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج، انطلاقاً مما سبق نجد ان القوائم المالية: هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبياً، حيث استعمال وسائل وادوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية التي تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج اعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة:(الدحراوي، 2006م، ص 13) .

**ثانياً: خصائص مصداقية القوائم المالية:**

لقد برزت الحاجة الى وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية تمكن المستخدمين للقوائم المالية من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على نحو يحقق أكبر عائد ممكن تحققه، من خلال ما تحتويه القوائم المالية على معلومات جيدة وتخلو من تحريف وتمثل الوضع المالي للمؤسسة بصورة عادلة وصحيحة، وفي السياق حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أربعة خصائص تجعل من المعلومات المالية المعروضة مفيدة للمستخدمين وهي:(محبس، 2003م، ص 43).

1. **القابلية للفهم:** وتعني القابلية للفهم أي ان المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن من فهمها، فمن ناحية تتطلب ان تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقد.

2. **الملائمة:** وتعني خاصية الملائمة ان تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما لها قدرة التأثير على القرارات وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة وبالتالي تصبح المعلومات المالية ملائمة ذات اهمية نسبية إذا كان حذفها او عدم ذكرها له تأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية.
3. **الموثوقية:** وتعني الموثوقية ان تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها ان تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على اعدادها .

**ثالثاً: أهداف مصداقية القوائم المالية:**

**الاهداف العامة:**

1. توفير المعلومات التي تفيد ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.
2. توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات المستقبلية، حيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية وتحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها.
3. توفير المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة والتزامها والتغيرات التي طرأت عليهما، حيث تساعد هذه المعلومات مختلف المستخدمين الخارجين على تحديد نواحي القوة والضعف لمواجهة العسر المالي، وهكذا نجد ان الاهداف الرئيسية الثلاثة جاءت لتحديد:(السعيد، 2022م، ص 17).
   - من هم المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية.
   - طبيعة القرارات التي يتخذونها والمعلومات التي تلزم هذه القرارات.
   - المعلومات التي يمكن الافادة بها في القوائم المالية لمقابلة مستخدمي هذه القوائم.

**الاهداف التفصيلية:**

1. توفير المعلومات التي تفيد في اداء المؤسسة وتحديد ارباحها.
2. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والعسر المالي وتدفق الاموال.
3. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن المسؤولية وتقييم ادائها بصفة خاصة تحديد نجاح الادارة في المحافظة على موارد المؤسسة ومما سبق يمكن ابراز اهمية مصداقية القوائم المالية والغرض من اعدادها في ثلاثة عناصر اساسية:

- **أداة اتصال**: حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المالية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه.
- **وسيلة لتقييم الأداء**: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم اداء الادارة والحكم على كفاءتها.
- **وسيلة في اتخاذ القرارات**: حيث الادارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

**رابعاً: شروط اعداد مصداقية القوائم المالية:**

عند اعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير معلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الامر الذي يتطلب الاخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، اذ يجب ان تفوق المنفعة المعلومات تكلفة اعدادها:(حنان، 2003م، ص 24-27).

1. القوائم المالية تضبط وتعد في اجل اقصاه ستة أشهر من تاريخ اقفال السنة المالية.
2. كل عنصر من مكونات القوائم المالية لابد ان يكون معرفة بصورة واضحة وان يظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة.
3. التسمية الاجتماعية: الاسم التجاري رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
4. طبيعة القوائم المالية (حسابات مجمعة، حسابات ادماجية).
5. تاريخ الاقفال.
6. العملة المستعملة ومستوى التقريب.

كما توجد معلومات اخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها.
- الانشطة الاساسية وطبيعة العمليات المنجزة.

- اسم الشركة الام وبالأخص اسم المجموعة المرتبطة بتاريخ الوحدة.
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة.
- القوائم المالية تمسك اجبارياً بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ الى الف وحدة.

**المحور الثاني: الدراسة الميدانية:**

هدف الباحثين من إجراء الدراسة الميدانية الي اختبار فرضيات الدراسة بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مشكلات تطبيق اساس الاستحقاق في ظل التضخم ومصداقية القوائم المالية.

يتناول هذا المحور المنهج الذي أتبع في الدراسة الميدانية وذلك بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف أداة الدراسة ثم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق أداة الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركات الاتصالات العاملة بمدينة الابيض في محلية شيكان- ولاية شمال كردفان، التي يبلغ عددها 4 شركات .

**عينة الدراسة:**

تم سحب عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من (30) مفردة من المجتمع، وهذه العينة تساعد الدراسة في الحصول بيانات يمكن الاستناد عليها في الوصول إلى النتائج.

تم توزيع (30) استبانة على عينة الدراسة، وتم استردادها بالكامل بنسبة 100.%

**تبريرات اختيار العينة:**

الشركات العاملة باعتبارها مكاتب تمثيل بالولاية ونسبة لظروف الحرب تم تقليص القوة العاملة الى50% وهي تمثل القوة العاملة علماً بأن في الظروف الطبيعية قبل الحرب عدد الموظفين الاجمالي يتراوح ما بين 10 الى 15 موظف حسب حجم الشركة، الجدول التالي يبين مجتمع الدراسة:

**جدول رقم (1):** يبيّن تبريرات اختيار العينة.

| اسم الشركة | حجم المجتمع قبل الحرب | حجم المجتمع أثناء الحرب |
|---|---|---|
| سوداني | 25 | 13 |
| زين | 20 | 10 |
| أم تي أن | 9 | 4 |
| كنار | 6 | 3 |
| الإجمالي | 60 | 30 |

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية (2025م)

**الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:**

لتحليل بيانات عبارات الاستبانة تم استخدام برنامج SPSS المستخدم في عمليات التحليل الإحصائي، ولتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي- :

1. الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.
2. اختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفرد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كآي عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطاء المسوح به 5.%
3. الوسط الحسابي لقياس الأهمية النسبية للعبارات واختبار فرضيات الدراسة.
4. لوسيط لتحديد الاجابة من ناحية ترتيبية.

**أداة الدراسة:**

الاستبانة كانت الأداة الرئيسية التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع البيانات التي تعتمد عليها الدراسة في مناقشة الفرضيات.

عبارات الدراسة صممت على أساس مقياس ليكارث الخماسي، وتم وضع أوزان للمقياس على النحو التالي:

**جدول رقم (2):** يبيّن مقياس ليكارث الخماسي.

| أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

وبما أن مقياس المتغير ترتيبي والارقام تعبر عن الأوزان، يتم حساب الوسط المرجح بالأوزان ويتم أولاً حساب طول الفترة وهي عبارة عن قسمة حاصل 4 على 5، حيث 4 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس حسب مقياس ليكارث، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كالتالي:

**جدول رقم (3):** يبيّن مقياس المتغير الترتيبي والارقام التي تعبر عن الأوزان.

| المتوسط المرجع | من 1 إلى 1.79 | من 1.80 إلى 2.59 | من 2.60 إلى 3.39 | من 3.40 إلى 4.19 | من 4.20 إلى 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الموافقة | لا أوافق بشدة | لا أوافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة |

**الأهمية النسبية:**

تعبر الأهمية النسبية عن مدى أهمية عبارات أداة الدراسة، ويتم حذف العبارات ذات الأهمية النسبية الضعيفة لأنها لا تخدم هدف الدراسة.

تحسب النسبة المئوية للأهمية النسبية عن طريق المعادلة التالية:

النسبة للأهمية المئوية =(للعبارة الحسابي الوسط) /5 ×100

-حيث 5 تمثل وزن أوافق بشدة

ويتم حساب طول الفترة للأهمية النسبية عن طريق قسمة حاصل 0.8 على 5، حيث 0.8 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 0.8 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.16 ويصبح التوزيع كالتالي:

**جدول رقم (4):** يبيّن أهمية عبارات أداة الدراسة.

| النسبة المئوية للأهمية | 100 – 84 | 83 – 68 | 67 - 52 | 51 – 36 | 35 - 20 |
|---|---|---|---|---|---|
| درجة الأهمية | عالية جداً | عالية | متوسطة | ضعيفة | ضعيفة جداً |

**ثبات وصدق أداة الدراسة:**

معامل الثبات لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ويبين هذا المعامل استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي يُعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. تم احتساب معامل ثبات ألفا كرنباخ (Alpha-Cronbach) ومعامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح والعكس صحيح. وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً. أما معامل الصدق يقصد به أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه. تم حساب معامل الثبات ومعامل الصدق لعبارات فرضيات الدراسة كما في الجدول رقم (5).

**جدول رقم (5):** يبيّن معامل المصداقية ألفا كرنباخ لعبارات المتغيرات الدراسة.

| العبارات | عدد العبارات | معامل الثبات ألفا كرنباخ | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| الفرضية الأولى | 7 | 0.920 | 0.959 |
| الفرضية الثانية | 7 | 0.918 | 0.958 |
| كل العبارات | 14 | 0.935 | 0.967 |

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائيةSPSS (2025 م)

من الجدول رقم (1) وجد عند إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها وبلغت عباراتها(14) عبارات و قيمة ألفا كرونباخ (0.935) وتعني هذه القيمة توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي في الإجابات حيث أن تعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60%، ويلاحظ من ذات الجدول ان الفرضية الأول عدد عباراتها (7) عبارات وبلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.920) وبلغ معامل الصدق(0.959)، والفرضية الثانية عدد عباراتها(7) عبارات وبلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.918) وبلغ معامل الصدق (0.958)، أما مقياس المصداقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات الذي كانت قيمته (0.967) وتعتبر الأداة ذات مصداقية عالية لأن قيمة مقياس المصداقية قريب من الواحد.

**تحليل البيانات اختبار الفرضيات:**

**تحليل البيانات:**

1 :عبارات الفرضية الأولى: التقديرات المحاسبية في ظل التضخم تؤثر على مصداقية القوائم المالية بشركات الاتصالات.

تم وضع 7 عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الأولى كما مبين في الجدول رقم(6)

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى:

**الجدول رقم (6):** يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات الفرضية الأولى.

| العبارات | كآي تربيع | درجة الحرية | الاحتمالية كآي تربيع | الانحراف معياري | الوسط حسابي | مستوى الموافقة | الأهمية النسبية | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدم التقدير السليم لمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 18.59 | 3 | .000 | 1.10 | 4.28 | موافق بشدة | 86% | عالية جداً |
| تعدد طرق احتساب الاهلاك ومؤونات الإطفاء يؤثر على | 10.41 | 2 | .005 | 1.04 | 4.34 | موافق بشدة | 87% | عالية جداً |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصداقية القوائم المالية. | | | | | | | | |
| عدم الاخذ في الاعتبار المستحقات من الضرائب يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 17.72 | 4 | .001 | 1.03 | 4.07 | موافق | 81% | عالية |
| المستحقات المبنية على افتراضات فعلية في خطط المعاشات تؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 22.21 | 4 | .000 | 1.13 | 4.07 | موافق | 81% | عالية |
| يؤثر الحكم على المنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة للأصول والخصوم على مصداقية القوائم المالية. | 19.10 | 4 | .001 | 1.27 | 3.97 | موافق | 79% | عالية |
| عدم الاخذ في الاعتبار خسائر الدعاوي القضائية يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 10.83 | 4 | .029 | 1.32 | 3.79 | موافق | 76% | عالية |
| عدم مراعاة انخفاض قيمة | 12.90 | 4 | .012 | 1.29 | 3.79 | موافق | 76% | عالية |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاصول غير المتداولة يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | | | | | | | | |

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS (2025م)

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى ان درجة الحرية تتراوح ما بين (2، 4) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدي (1.03-1.29)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (3.79-4.34) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات عالية. ذات أهمية نسبية عالية، والاحتمالية كآي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (22.21) واقلاها نسبة (.000) حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

**مناقشة الفرضية الأولى:**

التقديرات المحاسبية في ظل التضخم تؤثر على مصداقية القوائم المالية بشركات الاتصالات.

تتكون الفرضية الأولى من سبع عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

**الجدول رقم (7):** يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

| بيان | التكرارات | النسبة % |
|---|---|---|
| أوافق بشدة | 89 | 43.8 |
| أوافق | 73 | 36.0 |
| محايد | 18 | 8.9 |
| لا أوافق | 7 | 3.4 |
| لا أوافق بشدة | 16 | 7.9 |
| المجموع | 203 | 100.0 |
| الوسط الحسابي | الأهمية النسبية | درجة الأهمية |
| 4.04 | %81 | عالية |
| مستوى الموافقة | موافق | |
| كآي تربيع | درجة | احتمالية |
| | الحرية | كآي تربيع |
| 138.85 | 4 | 0.000 |
| الوسيط | - | احتمالية |
| | | الوسيط |
| 4 | | 0 |

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS (2025م)

من الجدول رقم (7) وجد أن 43.8% من أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 36% من أفراد العينة يوافقون على كل العبارات، 8.9% من أفراد العينة محايدون، 3.4% من أفراد العينة لا يوافقون، 7.9% من أفراد العينة لا يوافقون بشدة، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 81% وهي

نسبة عالية، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 138.85 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الأولى قدت تحققت.

2 .عبارات الفرضية الثانية: التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم يؤثر على مصداقية القوائم المالية بشركات الاتصالات.

تم وضع 7 عبارات لإبراز دور عبارات الفرضية الثانية كما مبين في الجدول رقم.(8)

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية:

**الجدول رقم (8)**: يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات الفرضية الثانية.

| العبارات | كآي تربيع | درجة الحرية | الاحتمالية كآي تربيع | الانحراف معياري | الوسط حسابي | مستوى الموافقة | الأهمية النسبية | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدم الالتزام بسياسة الافصاح التام يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 11.86 | 4 | .018 | 1.41 | 3.76 | موافق | 75% | عالية |
| الثبات والالتزام بالسياسات المحاسبية يحسن من مصداقية القوائم المالية. | 10.83 | 4 | .029 | 1.29 | 3.79 | موافق | 76% | عالية |
| عدم الالتزام بسياسة الحذر يؤثر على دقة ومصداقية القوائم المالية. | 17.38 | 4 | .002 | 1.30 | 3.97 | موافق | 79% | عالية |
| عدم تطبيق سياسة التسجيل المحاسبية يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 13.62 | 3 | .003 | 1.38 | 4.03 | موافق | 81% | عالية |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الثبات في السياسات المحاسبية يؤثر على دقة وعرض وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية. | 21.17 | 4 | .000 | 1.25 | 4.07 | موافق | 81% | عالية |
| يؤثر التباين في السياسات المحاسبية على مصداقية القوائم المالية. | 28.07 | 4 | .000 | 1.15 | 4.21 | موافق بشدة | 84% | عالية جداً |
| استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر على مصداقية القوائم المالية. | 13.62 | 3 | .003 | 1.10 | 4.17 | موافق | 83% | عالية |

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS (2025م)

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية ان درجة الحرية تتراوح ما بين (3، 4) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدي (1.29-1.41)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (3.76-4.21) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات عالية. ذات أهمية نسبية عالية، والاحتمالية كأي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (.018) واقلاها نسبة (.000) حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

مناقشة الفرضية الثانية:

التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم يؤثر على مصداقية القوائم المالية بشركات الاتصالات.

تتكون الفرضية الثانية من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية،

**الجدول رقم (9):** يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

| بيان | التكرارات | النسبة % |
|---|---|---|
| أوافق بشدة | 95 | 46.8 |

| | | |
|---|---|---|
| أوافق | 61 | 30.0 |
| محايد | 17 | 8.4 |
| لا أوافق | 12 | 5.9 |
| لا أوافق بشدة | 18 | 8.9 |
| المجموع | 203 | 100 |
| الوسط الحسابي | الأهمية النسبية | درجة الأهمية |
| 4.00 | %80 | عالية |
| مستوى الموافقة | موافق | |
| كآي تربيع | درجة الحرية | احتمالية كآي تربيع |
| 129.59 | 4 | 0.000 |
| الوسيط | - | احتمالية الوسيط |
| 4 | | 0.000 |

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS (2025م)

من الجدول رقم (9) وجد أن 46.8%من أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 30%من أفراد العينة يوافقون على كل العبارات، 8.4% من أفراد العينة محايدون، 5.9% من أفراد العينة لا يوافقون، 8.9% من أفراد العينة لا يوافقون بشدة، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 80% وهي نسبة عالية، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 129.59عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الثانية قدت تحققت.

**الخاتمة:**

**تشتمل على النتائج والتوصيات:**

**اولاً: النتائج:**

من خلال عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية على القطاع المصرفي – ولاية شمال كردفان توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

التقديرات المحاسبية في ظل التضخم تؤثر على مصداقية القوائم المالية بشركات الاتصالات.

التباين في السياسات المحاسبية في ظل التضخم يؤثر على مصداقية القوائم المالية بشركات الاتصالات.

يؤثر الحكم على المنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة للأصول والخصوم على مصداقية القوائم المالية.

الثبات في السياسات المحاسبية يؤثر على دقة وعرض وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية.

القوائم المالية التي تحتوي على تقديرات غير معدلة للتضخم تظهر ضعفاً في إمكانية المقارنة بين الفترات المالية.

**ثانياً: التوصيات:**

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحثين بالآتي:

1. ينبغي على شركات الاتصالات تقديم افصاحات تفصيلية عن تأثير التضخم على عناصر القوائم المالية.
2. ضرورة قيام شركات الاتصالات بالتعاون مع مكاتب المراجعة بأجراء تحصيلات دورية لقياس مدى تأثر مصداقية القوائم المالية بالتضخم.
3. الاعتماد على أدوات تحليل مالي تراعي أثر التضخم عند تقييم الاداء المالي والربحية والسيولة.
4. يجب الاعتماد على نماذج محاسبية تأخذ في الاعتبار تأثير التضخم.
5. القيام بدورات تدريبية وورش عمل حول أليات المحاسبة في بيئات التضخم.

**المصادر والمراجع:**

**أولاً: المراجع العربية:**


1. احمد فوزي احمد، (2024)، أثر تفعيل المراجعة القضائية على مصداقية القوائم المالية بالبيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد38، العدد5.
2. بالرقي التيجاني، (2018)، أثر التضخم على نظرية المحاسبة التقليدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. جميلة بنت محمد القرني ومها بنت فيصل الصائغ، (2021)، مدى فاعلية تطبيق اساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد7، العدد11.
4. جميلة بنت محمد القرني ومها بنت فيصل الصائغ، (2021)، مدى فاعلية تطبيق اساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد7، العدد11.
5. خالد محمد عبد المنعم وعلي محمد عبد الحميد، (2023)، تقييم جودة الافصاح عن الاصول الرأسمالية الحكومية المصرية على اساس الاستحقاق المحاسبي، المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد3، العدد3.
6. خديجة علي معيوف وآخرون، (2023)، متطلبات تطبيق اساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي الليبي، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد3.
7. خليلي محمد السعيد، (2022)، تأثير المراجعة الداخلية على تحقيق مصداقية القوائم المالية في المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد احمد درايه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
8. دليل الدحراوي، (2006)، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
9. رضوان حلوة حنان، (2003)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير عمان: دار وائل للنشر.
10. زاوي عيسى وشعيب شنوف، (2019) دور تطبيق اساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية، مجلة افاق للعلوم، المجلد4، العدد 15.
11. زهرة حسن عليوي ومحمد عادل محمد، (2017)، اعتماد اساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد112.
12. طارق محمد عبد الوهاب، (2024)، أثر التحول الرقمي على اعداد التقارير المالية الحكومية على اساس الاستحقاق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد15، العدد الاول.
13. عظيم نعيم باجي، (2018)، اساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في اعداد وتحديد اولويات الموازنة التخطيطية للحكومية المحلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد9، العدد2.
14. علي تيسير محمد، (2016)، استخدام اساس الاستحقاق الكامل بدلاً من الاساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي وأثره على التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
15. عيسى زاوي، (2018) أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الاول، العدد34.
16. فلنر محبس وروبرت محبس، (2003)، ترجمة احمد حامد حجاج، المحاسبة المالية المتوسطة، الرياض: دار المريخ.
17. كمال بن يخلف، (2016)، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة التضخم بالقوائم المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
18. محمد ابو نصار وجمعة حميدات، (2014)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي عمان: دار وائل للنشر.


**ثانياً المراجع الاجنبية:**


19. "Inflation Accounting: Definition, Methods, Pros & Cons" – Investopedia, 2024.
20. https://www.investopedia.com/terms/i/inflation-accounting.asp.